أثر السياسة المالية للمصارف الإسلامية على تغيرات القوائم المالية وصافي الدخل

دراسة تطبيقية في المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية

م.م. خديجة كاظم التميمي

قسم العلوم المالية والمصرفية/ كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة البصرة

أثر السياسة المالية للمصارف الإسلامية على تغيرات القوائم المالية وصافي الدخل

دراسة تطبيقية في المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية

- المجلد السادس
- العدد الحادي عشر
- تشرين الثاني 2013
- استلام البحث: 1/14 /2013
- قبول النشر: 7/4 /2013

م. م. خديجة كاظم التميمي

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر السياسة التمويلية والاستثمارية للمصرف الإسلامي على القوائم المالية للمصرف,وتحديد العناصر التي تأثرت بشكل أساسي بتلك السياسة, وأثر هذا التغيير على صافي الدخل.واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لاختبار فرضيات البحث وباستخدام حزمة التحليل الإحصائي (SPSS) لاستخراج علاقة الارتباط والتأثير بين المتغيرات المستقلة(عناصر القوائم المالية)والمتغير التابع(صافي الدخل) اعتمادا على القوائم المالية للمصرف عينة البحث.وأظهرت الدراسة أن صافي الدخل للمصرف عينة الدراسة يتأثر إيجابا بزيادة الاستثمار في المرابحة والمشاركة والحوالات الداخلية,وكذلك بزيادة إيرادات العمليات المصرفية.

مقدمة :

لا يمكن الاستغناء عن وظيفة الوساطة المالية التي يؤديها القطاع المصرفي في المجتمعات المعاصرة لما لها من دور فاعل ومتميز في النشاط الاقتصادي. ولما كانت المصارف التقليدية تتعامل بالفائدة التي يعدها فقهاء المسلمين نوعا من الربا المحرم شرعا,فجاءت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية بديلاً إسلامياً يقدم الخدمات المالية والمصرفية وفقا للأحكام الشرعية, والتي تلبي حاجات المسلمين لمثل هذه الخدمات.إذ بدأت أولى التجارب في الستينات في مصر بإنشاء مصرف ادخار لا يتعامل بالفائدة اخذاً أو عطاءاً, ثم تلاه إنشاء صندوق الحج الماليزي, وفي عام1975 انشأ أول مصرف إسلامي بالمفهوم الحديث وهو مصرف دبي الإسلامي, وتوالى بعد ذلك إنشاء المصارف الإسلامية في عدة دول حتى أصبح هناك ما يقارب 270مصرفاً إسلامياً في القطاع الخاص فضلاً عن عدد كبير من مؤسسات وشركات التمويل والتأمين الإسلامية .

ويعد العراق من الدول حديثة العهد نسبيا في مجال الصيرفة الإسلامية,حيث أُنشئَ فيها أول مصرف إسلامي عام 1992وهو المصرف العراقي الإسلامي وأجيز بالتعامل بالأعمال المصرفية عام 1993,وظل محتكرا لأعمال الصيرفة الإسلامية في العراق حتى عام 2003 إذ اخذ بعض المستثمرين في القطاع الخاص بإنشاء مصارف إسلامية ليكون المصرف العراقي الإسلامي أمام منافسين جدد إضافة لمنافسة المصارف التقليدية القائمة. وأمام هذه التحديات الخارجية إضافة لتحديات العمل الداخلية,لابد للمصرف العراقي من دراسة وتقييم نشاطه للسنوات السابقة للوقوف على النواحي الايجابية والسلبية في عمله وتطوير أعماله, لاسيما فيما يتعلق بالنشاط الاستثماري واختيار الاستثمارات المربحة,والتي لا تخالف الأحكام الشرعية.

وتأتي هذه الدراسة محاولة متواضعة للمساهمة في إرساء دعائم العمل المصرفي الإسلامي في العراق,وللكشف عن مدى نجاح المصرف العراقي الإسلامي في توظيف أمواله في مجالات استثمارية ناجحة,ومتفقة مع الأحكام الشرعية حققت أرباحا مجزية للمساهمين والمودعين على حد سواء,واهم متغيرات أو عناصر القوائم المالية التي كان لها تأثير واضح على صافي الدخل, لكي يتمكن المصرف من التنبؤ بالأرباح المستقبلية في ضوء تلك النتائج أو المتغيرات.

المحور الأول: **منهجية الدراسة**

1-1 **أهمية الدراسة** :

تشترك المصارف الربوية واللاربوية بأنها تسعى لتحقيق أقصى ربح بأقل مخاطرة إلا أن أساليب وأدوات بلوغ هذا الهدف هي نقطة الخلاف بينهما,وينتج عن ذلك اختلاف السياسات التمويلية,والاستثمارية لكل منهما وأولويات هذه السياسات في ضوء القيود والمحددات الشرعية والقانونية والاقتصادية ,الداخلية والخارجية, التي تحكم عمل المصرف. وتأتي أهمية هذه الدراسة لكونها محاولة للتعرف على:

1-السياسة التمويلية والاستثمارية للمصارف الإسلامية, وأثرها على صافي الدخل.

2-مدى التزام المصرف العراقي الإسلامي ,عينة الدراسة, بالصفة التي أطلقها على نفسه بأنه مصرف استثماري واثر ذلك على صافي دخله.

3-تحديد الحسابات التي تأثرت بالسياسة التمويلية والاستثمارية للمصرف عينة الدراسة, وتحديد علاقة الارتباط والتأثير لتلك الحسابات على صافي الدخل.

1- 2 مشكلة الدراسة :

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية:

1-مامدى ممارسة المصرف عينة الدراسة لسياسة التمويل والاستثمار على وفق الصيغ الإسلامية؟

2-هل تعكس حسابات المصرف أثر تلك السياسة بحيث يمكن تحديد صفة المصرف من خلال الحسابات التي تظهرها القوائم المالية ؟

3-مامدى تأثير تلك الممارسة على صافي الدخل للمصرف ؟

4-هل هناك علاقة ارتباط وتأثير بين حسابات المركز المالي وكشف الدخل , والتي تأثرت بالسياسة التمويلية والاستثمارية للمصرف عينة الدراسة وصافي الدخل ؟

3-1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد علاقة الارتباط والتأثير بين متغيرات أو عناصر القوائم المالية, وتحديدا العناصر المتأثرة بالسياسة التمويلية والاستثمارية للمصرف الإسلامي, وصافي الدخل في المصرف عينة الدراسة.

4-1 فرضيات الدراسة :

تقترح الباحثة الفرضيات الآتية لتحقيق أهداف الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط معنوية بين صافي الدخل للمصرف الإسلامي عينة الدراسة وعناصر المركز المالي.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط معنوية بين صافي الدخل للمصرف الإسلامي عينة الدراسة وعناصر كشف الدخل.

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعناصر المركز المالي على صافي الدخل للمصرف الإسلامي عينة الدراسة.

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعناصر كشف الدخل على صافي الدخل للمصرف الإسلامي عينة الدراسة.

5-1 **منهج وعينة الدراسة** :

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي, والتحليلي لاختبار الفرضيات, من خلال مراجعة الكتب والبحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع, والتحليل الإحصائي للتقارير المالية السنوية للمصرف العراقي الإسلامي والذي اختير كعينة للدراسة لكونه أقدم مصرف يعمل في مجال الصيرفة الإسلامية في العراق لذا يمكن اختبار فرضيات الدراسة باعتماد التقارير السنوية الصادرة عنه للمدة من 1999 الى 2008.

6-1 **أنموذج ومتغيرات الدراسة** :

في أدناه النموذج المقترح للدراسة والذي يتضمن المتغيرات التالية:

المتغير التابع: ويتمثل بأرباح المصرف الإسلامي وتم قياسه بمتغير واحد وهو صافي الدخل قبل الضرائب,لأنه يعد مؤشرا أساسيا للحكم على كفاءة إدارة المصرف في استخدام الأموال المتاحة, والتأثير على قرارات المودعين والمستثمرين الذين يرغبون في الحصول على عائد مناسب على أموالهم في استثمارات مقبولة شرعا.

المتغيرات المستقلة: وتتضمن عناصر كل من كشف الدخل والمركز المالي.

أنموذج الدراسة

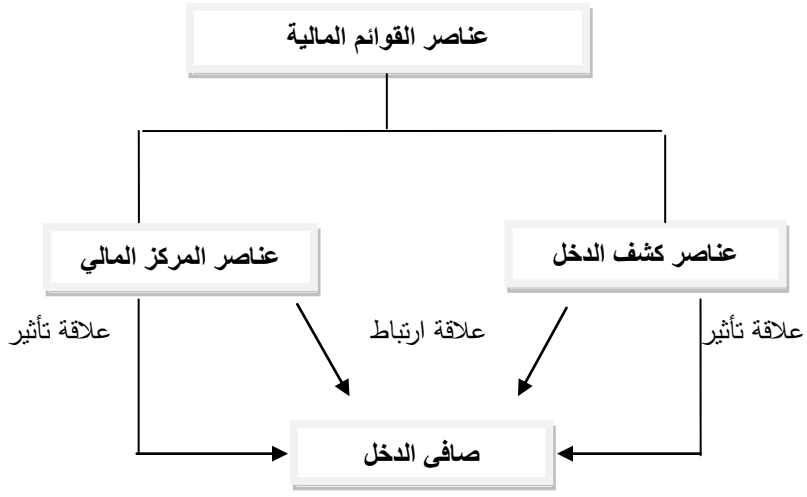

1-7 الأساليب الإحصائية للدراسة :

تمت معالجة البيانات المالية وتحليلها باستخدام حزمة التحليل الإحصائي (SPSS) لاستخراج العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع, فقد استخدمت الأساليب الإحصائية الآتية:

أ-معامل الارتباط البسيط والمتعدد لتحديد قوة وطبيعة علاقات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

ب-تحليل الانحدار لقياس التأثير المعنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

1-8 الدراسات السابقة :

1. دراسة محمد,حاكم محسن(2009)

عنوان الدراسة(السلوك المالي لمنظمات الأعمال وأثره في العائد والمخاطرة)

هدفت الدراسة الى التعرف على نتائج التغييرات في السلوك المالي على العائد والمخاطرة لعينة الدراسة والمكونة من مجموعة من المصارف وشركات القطاعين الصناعي والزراعي في العراق.وباستخدام التحليل الإحصائي للبيانات المالية للأعوام 2000–2006 تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات منها (مايخص القطاع المصرفي) ان متوسط معدل العائد على الموجودات(ROA) لسنوات الدراسة للمصارف مجتمعة منخفض, وكان أعلى متوسط سالب للمصرف العراقي الإسلامي, والنتيجة ذاتها بالنسبة لمتوسط معدل العائد على حقوق الملكية,وكذلك انخفاض المخاطرة نتيجة لضخامة الأموال التي بحوزة المصارف والتي لاتجد فرصة لاستثمارها لانحسار الفرص الاستثمارية الناتجة من الظروف الاقتصادية التي يمر بها العراق,وهذه النتيجة لا تنسجم مع السلوك المالي لهذا القطاع.من جهة أخرى أثبتت النتائج ان علاقة الارتباط بين حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية منخفضة وعكسية ,وكذلك علاقة التأثير ضعيفة جدا ولاتعد ذات دلالة إحصائية.

2. دراسة المشهراوي,احمد حسين احمد(2007)

عنوان الدراسة(أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على ماهية العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والتعرف على أحجام وأنواع مصادر واستخدامات أموالها. وتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين,وتمت معالجة البيانات باستخدام التحليل الانحداري من اجل استخراج العلاقة بين المتغيرات ومعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة والمتمثلة بمتغيرات أو عناصر المركز المالي للمصارف الإسلامية عينة الدراسة والمتغيرات التابعة والمتمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية,ومعدل العائد على الأموال المتاحة ومعدل العائد على الموجودات كمقاييس للربحية.وأظهرت نتائج الدراسة انه لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي, وهي علاقة عكسية.وقد أوصت الدراسة بضرورة سعي المصارف الإسلامية الى تنويع حزمة تمويلاتها بأساليب التمويل المختلفة كالمشاركة والتمويل التأجيري والمضاربة وعدم التركيز على أسلوب المرابحة فقط, لتحقيق زيادة في إيراداتها وتحسين معدلات الربحية,وكذلك عدم الإسراف في

الاستثمار في أصولها الملموسة ومصاريفها الرأسمالية ومحاولة الإفادة من موجوداتها الثابتة بما يقلل الاستهلاكات ويحسن معدلات الربحية.

3. دراسة عيدي, إيمان سعيد(2005)

عنوان الدراسة(توزيع الأرباح وسلامة رأس المال على وفق المنظور الفقهي الإسلامي, دراسة حالة في المصرف العراقي الإسلامي . نموذج مقترح)

هدفت هذه الدراسة الى بناء نموذج محاسبي وإعداد قواعد محاسبية على وفق المنظور الإسلامي بالشكل الذي يساعد على توزيع الأرباح بما يحقق مفهوم سلامة رأس المال. واختارت الباحثة المصرف العراقي الإسلامي عينة للدراسة.وتوصلت الدراسة الى ان المصرف يتبع النظام المحاسبي الموحد في إعداد القوائم المالية,وهو لايتناسب مع قواعد المحاسبة الإسلامية, ومن النتائج الأخرى للدراسة هي تركيز المصرف على أساليب الاستثمار ذات الأرباح السريعة والمخاطر القليلة كالمرابحات ويقلل من نشاطه في أساليب الاستثمار الأخرى.كما أظهرت الدراسة أن إيرادات العمليات المصرفية, التي تمثل النشاط العرضي للمصرف تشكل نسبة اكبر من إيرادات العمليات الاستثمارية,وهي النشاط الرئيس له.ومن جانب آخر تشكل المصروفات الإدارية النسبة الأكبر من مجموع المصروفات تليها مصروفات العمليات المصرفية. وتمثل الاستثمارات قصيرة الأجل النسبة الأعلى من نشاط المصرف الجاري,وتشكل المرابحة النسبة الأعلى من نشاط الائتمان النقدي.اما مصادر الأموال فأن الأموال الخارجية تشكل نسبة اكبر من الأموال الداخلية, وان الحسابات الجارية هي الأعلى نسبة من مجموع الودائع.

4. دراسة Haron& Azmi (2004)

عنوان الدراسة: (محددات الربحية للمصارف الإسلامية: مدخل متكامل)

(Profitability Determinants of Islamic Banks: ACointegration Approach)

تناولت الدراسة محددات الربحية للمصارف الإسلامية لبلدان مختلفة باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية.ومن نتائج الدراسة ان السيولة,والودائع,وهيكل الموجودات, والمصروفات الكلية, ومؤشر سعر المستهلك, وعرض النقد لها تأثير معنوي على الربحية بينما هيكل رأس المال, وسوق الأوراق المالية, وحجم المصرف ليس لها تأثير.

5. دراسة Bashir, Abdel-Hameed (2001)

عنوان الدراسة(Assessing the performance of Islamic Banks: Some Evidence from the Middle East) (تقييم أداء المصارف الإسلامية)

تناولت هذه الدراسة كيفية تأثير خصائص المصرف والبيئة المالية الشاملة على أداء المصرف الإسلامي من خلال دراسة العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية وربحية المصرف الإسلامي,وعلى اعتبار ان المساهمين والمودعين يشتركون في الربح والخسارة فأن الربح مؤشر موضوعي لأداء المصرف.واختارت الدراسة أربعة عشر مصرفا من ثمان دول شرق أوسطية كعينة للدراسة للمدة من 1993 الى 1998.ومن نتائج الدراسة:

أ–ان مؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية تتأثر إيجابا بالزيادة في رأس المال ومعدلات القروض,بمعنى ان لرأس المال وسندات القرض دوراً مهماً في تفسير الأداء.

ب–ان التمويل قصير الأجل والأصول المدرة للدخل(بلا فائدة) تعزز أو ترفع أرباح المصرف.

ج–للضرائب,كعامل خارجي, تأثير سلبي على أداء المصرف لان اقتطاعاً مخصصاً للضرائب يعني تخفيض الأموال المتاحة للاستثمار,ولان الاحتياطيات لاتدر اي عائد من جهة أخرى.

6. دراسة رشيد,صالح عبد الرضا(2000)

عنوان الدراسة(مؤشرات أداء المصارف التجارية العامة والخاصة في العراق: دراسة مقارنة)

هدفت الدراسة الى قياس مؤشرات أداء النظام المصرفي التجاري الخاص في العراق ومقارنتها بمؤشرات أداء المصارف العامة لتقديم أدلة عن واقع أداء الصيرفة الخاصة والعامة في العراق ودور النظام المصرفي التجاري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. واعتمدت التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة للأعوام 1994–1996 .اما المؤشرات المستخدمة لاختبار الفرضيات فتضمنت كل من مؤشرات الربحية(معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار) ومخاطر الاستثمار وملاءة رأس المال.

وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان أداء المصارف الخاصة أفضل مما هو عليه في المصارف العامة,فمعدل العائد على الاستثمار كان في الحدود المعقولة مقارنة بالمصارف العامة,كما ان لها الأفضلية في توفير قدر من الأمان ضد المخاطر,وكذلك بالنسبة لملاءة رأس

المال.وأشارت النتائج الى ان زيادة الودائع في المصارف العامة لم يصحبه زيادة في الأصول النقدية لاعتمادها على البنك المركزي في مواجهة مشكلة السيولة بعكس المصارف الخاصة.

7. موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: ان اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها أول دراسة,على حد علم الباحثة, تناولت محددات الربحية لمصرف إسلامي عراقي,واختارت الدراسة صافي الربح كمتغير تابع, إما المتغيرات المستقلة فاختصرت على المحددات الداخلية المالية والمتمثلة بعناصر القوائم المالية.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة

2-1 مفهوم المصرف الإسلامي :

وردت في الأدبيات المختصة تعاريف متعددة للمصرف الإسلامي,حسب وجهة نظر كل باحث لهدف أو أهداف المصرف الإسلامي.حيث يؤكد النجار[1979, ص95] في تعريفه للمصارف الإسلامية على الأهداف الدينية فيقولْ((أن المصارف الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية وتسعى الى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع)). كما عرّفها آخر بأنها مؤسسات اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية تسعى للقيام بوضع المال في وظيفته الأساسية في المجتمع من خلال محاربة الاكتناز وتعبئة وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار لخدمة المجتمع وفقا للشريعة الإسلامية [محمد علي, 2003, ص11].اما العجلوني [2008, ص351] فقد ركز في تعريفه على الهدف المالي,وهو تحقيق الربح, إذ يعرف المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تهدف الى تحقيق الربح لكل من المساهمين والمستثمرين والمودعين فيها وفقا للأحكام والقواعد الشرعية.في حين جمع المغربي[2004, ص86] الأهداف كافة في تعريفه للمصرف الإسلامي, حيث يرى أنه:- ((منظمة مالية ومصرفية,اقتصادية واجتماعية, تسعى الى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات ,وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل,مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة,وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال,كما تسهم في تحقيق

التكافل الاجتماعي,وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الايجابية,الاقتصادية والاجتماعية للافرد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع)).

يتضح مما سبق ان المصارف الإسلامية ماهي إلا تطبيق عملي للمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي في مجال تمويل واستثمار الأموال بالصيغ التي أقرتها الشريعة الإسلامية للحصول على عائد مناسب لجميع المشاركين من المساهمين والمودعين والمجتمع.وبذلك فأن للمصارف الإسلامية خصائص تميزها عن المصارف التقليدية, أو الربوية, منها مايتعلق بالأهداف والقواعد,أوالمبادئ التي تحكم عملها,وأخرى تتعلق بآلية العمل والأساليب الخاصة بالتمويل والاستثمار,وسنوضحها,باختصار, في أدناه :

أولا- الأهداف: **تعمل المصارف الإسلامية على تحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها:**

1-الهدف الأساسي من إنشاء المصارف الإسلامية هو إيجاد البديل الإسلامي ورفع الحرج عن المسلمين في المعاملات المصرفية التي يحتاجونها في نشاطهم التجاري والصناعي والزراعي والى غير ذلك.

2-محاربة اكتناز الأموال والسعي لجذب الموارد من الأفراد من خلال نظام الإيداع بأشكاله المتعددة.

3-تشجيع الاستثمار بإيجاد فرص ملائمة, وخلق الآليات, وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال ,أفرادا ومؤسسات.

4-تحقيق التوازن بين أهداف المجتمع وأهداف أصحاب المال من خلال تعظيم العائد الاجتماعي لرعاية متطلبات ومصالح المجتمع مع تحقيق أرباح معقولة لأصحاب المال [محجوب,2002,ص2].

ثانيا- القواعد والمبادئ: **تحكم عمل المصرف الإسلامي مجموعة من القواعد والمبادئ الشرعية والاقتصادية والاجتماعية, منها:**

1-الحلال والحرام:وفقا لهذه القاعدة يحرم المصرف الإسلامي التعامل بالربا(بأشكاله كافة) أخذاً وعطاءاً, وبذلك تكون علاقة المصرف مع المتعاملين معه علاقة مشاركة لاعلاقة مديونية.

وكذلك, وفقا لهذه القاعدة يحرم عقد الغرر,والاحتكار,والاكتناز وماشابه ذلك [عبد النبي,1996,ص55].

2-النقد وسيلة للتعامل والتبادل وليست سلعة تباع وتشترى, وبذلك يتم تمويل اقتناء السلع والخدمات بدلا من بيع النقد بالنقد[العارضة,2009,ص5] .

3-الغنم بالغرم: حسب هذه القاعدة لا يوجد عائد محدد للمال ان لم يشارك في العمل ويتحمل المخاطرة.

4-المبادئ والقيم الأخلاقية الإسلامية: وهي تعد متغيراً داخليا حاكما ومحركا أساسياً لفعاليات المصرف[العارضة,2009 ,ص5] .

وهناك قواعد أخرى مثل المضارب يضارب, والخراج بالضمان,وغيرها .

ثالثا- آلية عمل المصرف الإسلامي: يتم تنفيذ الأهداف التي يسعى المصرف الإسلامي لتحقيقها من خلال آلية عمل خاصة تتضمن صيغاً وأساليب للتمويل والاستثمار تتفق مع القواعد والمبادئ, سالفة الذكر, وهي بديل عن عملية الإقراض التي تمارسها المصارف الربوية. فالتمويل المباح شرعا هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح, من مالكها الى شخص آخر, مقابل عائد تبيحه الأحكام الشرعية. وتختلف هذه الصيغ عن بعضها اختلافات تتعلق بدرجة السلطة التي يتمتع بها الطرف المتصرف بالمال, والحقوق والالتزامات المترتبة عليه[قحف,2004,ص15] . وأكثر هذه الصيغ شيوعا هي:

1- المشاركة: وهو أسلوب تمويلي يقوم على أساس تقديم المصرف جزء من التمويل لمشروع ما ويقوم العميل بتغطية الجزء المتبقي من التمويل على ان يشتركان بالربح والخسارة حسب النسب المتفق عليها عند التعاقد بين الطرفين[عزي,2002,ص137]. وفي هذا النوع من الاستثمار,أي المشاركات,تتحد الملكية والتصرف والمال سواء كانت مشاركة دائمة أم متناقصة[1][يحيى وسمحان,1995,ص55].

2- المضاربة: وهي اتفاق بين طرفين يقدم احدهما ماله ويسمى رب المال ويبذل الآخر جهده ونشاطه للعمل بهذا المال, على ان يقتسمان الربح حسب مايشترطان,وإذا كانت نتيجة العمل

خسارة فعلى صاحب رأس المال وحده تحمل الخسارة في حين يتحمل الآخر جهده وعمله فقط,مالم تكن الخسارة ناتجة عن تقصير أو إهمال منه[الأمين,2000,ص19].

3- المرابحة: هو صورة من صور البيع الآجل,وتعد من أنواع البيوع المباحة شرعا,حيث تباع السلعة بالثمن الأول(كلفة الشراء) مع زيادة(هامش ربح) يتفق عليها عادة بين المشتري والجهة المالكة للسلعة.وتعد هذه الصيغة أكثر أنواع صيغ التمويل الإسلامية استخداما لسهولة ,وبساطة تطبيقها ,وقلة مخاطرها مقارنة بالصيغ الأخرى.

4- الإجارة أو التأجير: تعد عمليات الإجارة من الصيغ المقبولة شرعا, وهي عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم[الشربيني,نقلا عن محمد بن يوسف عارف الحاج محمد,2003,ص10].ولهذا العقد صور وأشكال متعددة منها؛ الإجارة المنتهية بالتمليك, والإجارة المحددة بأجل, وعقود الإجارة الاختيارية[2] .

وهناك صيغ أخرى للتمويل والاستثمار, ولكنها اقل استخداماً من الصيغ المذكورة في أعلاه,كبيع السلم , والاستصناع, والمساقاة وغيرها.

فضلاً عما تقدم, فان المصارف الإسلامية تقدم الخدمات المصرفية المتنوعة شأنها في ذلك شان المصارف التقليدية,كخدمات الاعتمادات المستندية, والكفالات, والحوالات, وبطاقات الائتمان, وتأجير الصناديق, وغيرها.

2-2 هيكلية القوائم المالية للمصارف الاسلامية

2-2-1 عناصر قائمة المركز المالي

تعبر قائمة المركز المالي لأي مشروع عن مصادر واستخدامات الأموال لذلك المشروع في لحظة معينة. وتظهر هذه القائمة للمصرف الاسلامي قيمة وتركيبة مصادر الأموال,أي المدخلات المالية التي حصل عليها المصرف من المطلوبات وحقوق الملكية لتمويل نشاطاته الاستثمارية والتمويلية, وكيفية توزيع هذه الأموال على العقود الإسلامية المختلفة, أي المخرجات المالية, التي وظف المصرف بها أمواله في نهاية السنة المالية [العجلوني,2008,ص371]. وفيما يلي أهم مكونات هذه القائمة للمصرف الإسلامي[3]:

أولا- مصادر الأموال تتكون من:

1-حقوق الملكية: وتتمثل برأس مال المالكين أو المساهمين في المصرف, والاحتياطيات والأرباح المحتجزة, وتزداد الأهمية النسبية لرأس المال في المصارف الإسلامية عنها في المصرف التقليدية لعدة أسباب أهمها[عبد النبي,1996,ص56] :

أ. لا وجود لمقرض أخير[4]يلجأ إليه المصرف الإسلامي عند الحاجة يجعله مضطرا للاحتفاظ بنسبة سيولة عالية,ولذا يعتمد على رأس المال في توفير هذه السيولة أكثر من اعتمادها على الإيداعات.

ب. ان الصفة الغالبة على استثمارات المصارف الإسلامية هي المتوسطة, والطويلة الأجل, وهذه يعني زيادة العبء على رأس المال للمساهمة في عملية الاستثمار.

ج. المنافسة الشديدة التي تواجه المصارف الإسلامية وعدم عدالة المعايير التي تفرضها المصارف المركزية دون تمييز بينها وبين المصارف التقليدية, ينعكس على كفاية رؤوس أموالها التي يجب ان تكون أعلى مما عليه في المصارف التقليدية.

2- **الودائع:** تمثل الودائع, بأنواعها المختلفة, أهم مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للمصارف.وفي المصارف الإسلامية تقسم الودائع على :

أ. الودائع الجارية أو ودائع تحت الطلب: وهي الودائع التي لا تشارك في الربح أو الخسارة,أي تعامل بالمعاملة نفسها في المصارف التقليدية التي لا تدفع أية فوائد على هذه الحسابات. ويشبهها البعض بالديون على المصرف,لذا لابد من ضمان سدادها تماما, وهذه سمة تنفرد بها المصارف الإسلامية[شبرا وخان,2000,ص25].

ب. ودائع ادخارية: وهي ودائع تتسم بصغر حجمها,ويكون صاحب الوديعة الادخارية مخيراً بين ان يودع جزءاً منها في حساب الاستثمار,ويترك جزءاً لمقابلة السحب وفقا لاحتياجاته, أو ان يودع أمواله بلا مشاركة في الربح أو الخسارة مع ضمانها من المصرف أسوة بالودائع الجارية [عبد النبي,1996,ص54] .

ج. ودائع استثمارية: تستقطب هذه الودائع على أساس المشاركة في الربح والخسارة,وهي المصدر الأساس الذي يستخدمه المصرف في تمويل استثماراته المختلفة. وتنفرد المصارف

الإسلامية بخاصية مشاركة أصحاب الودائع الاستثمارية في المخاطرة [شبرا وخان , 2000, ص25].وتقسم هذه الودائع الى نوعين؛ ودائع مطلقة, وودائع مقيدة[5].

وإضافة للودائع هناك مطلوبات أخرى مثل؛ ذمم دائنة, شيكات برسم الدفع أو مقبولة الدفع, إيرادات مستلمة مقدما, مصروفات مستحقة, أمانات مؤقتة.....الخ.

ثانيا- استخدامات الأموال: يتكون جانب الموجودات في ميزانية المصرف الإسلامي من:

1- الذمم المدينة أو حساب المدينون: يضم هذا الحساب الديون المتعلقة بالمرابحات, والبيع الآجل,وبيع السلّم,وماشابه.وينزل منها مخصص ديون مشكوك فيه.

2- التمويلات: يخصص هذا الحساب للمشاركات التي يدخل المصرف فيها كشريك سواء كانت مشاركة دائمة أم متناقصة,وكذلك عمليات المضاربة,ويطرح منها مخصص لمواجهة أية تخفيضات قد تحصل كالخسائر مثلا.

3- الموجودات المؤجرة:يخصص هذا الحساب لموجودات المصرف المقدمة للآخرين بعقود إجارة وقتية أو لمدة محددة.

4- موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك:يضم هذا الحساب الموجودات التي تؤجر وفقا لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك تميزا لها عن الموجودات في الحساب السابق.

5- الموجودات المعدة للإجارة:يخصص هذا الحساب للموجودات المقتناة بهدف استخدامها للإجارة أو الاستصناع أو السلُم وغيرها.

فضلاً عّما ذكر في أعلاه,هناك حسابات أخرى كالنقد بالصندوق ولدى المصارف الأخرى والمصرف المركزي,أوراق مالية للمتاجرة(أسهم وصكوك إسلامية مدرجة بالأسواق المالية), مصروفات مدفوعة مقدما, إيرادات مستحقة,موجودات ثابتة.....الخ.

2-2-2 عناصر قائمة الدخل:تظهر هذه القائمة عناصر الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر وصافي الدخل المتحقق خلال فترة مالية معينة. وفيما يلي توضيح لأهم عناصر قائمة الدخل للمصرف الإسلامي:

أولا- الإيرادات وتتكون من:

1- إيرادات الاستثمارات:تشكل هذه الإيرادات النسبة الأكبر من إيرادات المصرف الإسلامي. وتقسم هذه الإيرادات حسب مصادر التمويل التي استخدمت في توليدها الى [عبد الله وسعيفان, 2008,ص458-459]:

أ- الإيرادات المتولدة من الأموال الذاتية للمصرف(حقوق الملكية),وهذه الإيرادات خاصة بالمساهمين أو أصحاب حقوق الملكية.

ب- إيرادات الاستثمارات المشتركة والمتأتية من استثمارات ممولة من حسابات الاستثمار المطلق والأموال الذاتية للمصرف,وتوزع بين المساهمين والمودعين كلاً حسب مساهمته.

جـ- إيرادات الاستثمارات المقيدة والناتجة من استثمار أموال الإيداعات المقيدة,وتوزع بين أصحاب هذه الإيداعات والمساهمين حسب النسب المتفق عليها, إذا كان المصرف مضاربا, اما ان كان المصرف وكيلا فيأخذ عمولة على تشغيل هذه الأموال.

2- إيرادات الخدمات المصرفية والمتمثلة بالعمولات التي يحصل عليها المصرف مقابل تقديم خدمات مصرفية متنوعة مثل إصدار خطابات الضمان,الحوالات, الاعتمادات المستندية وغيرها. وهذه الإيرادات خاصة بأصحاب رأس المال.

3- إيرادات أخرى ناتجة من عمليات عرضية كبيع العملات الأجنبية, وبيع موجودات ثابتة وماشابه ذلك.

ثانيا- المصروفات وتمثل جميع النفقات التي يستلزمها العمل المصرفي من استثمارات, وتقديم الخدمات, والنفقات الإدارية من رواتب وأجور وتأمينات واندثارات وغيرها,إضافة لمخصصات الديون المشكوك فيها وهبوط قيمة الاستثمارات.

ثالثا- المكاسب والخسائر الناتجة من عمليات غير اعتيادية كالهبات, والغرامات, والخسائر الناتجة عن عمليات السرقة, والكوارث وغيرها.

رابعا- حصة أصحاب الودائع(المطلق والمقيد): ما يميز قائمة الدخل للمصارف الإسلامية أنها تظهر حصة المودعين من أصحاب الاستثمارات المطلقة والمقيدة من الأرباح المتحققة نتيجة استخدام أموالهم في استثمارات مشتركة أو مضاربة.ويرى البعض ان عائد هذه الحسابات, أي الودائع الاستثمارية بأنواعها,لايعد مصروفا يحمل على دخل المصرف في حالة الربح,

ولاإيرادا مضافا إلى الدخل في حالة الخسارة, وإنما يعد تخصيصا بمقدار حصة حسابات الاستثمارات في ربح أو خسارة الاستثمارات التي شاركت فيها هذه الحسابات[عبد الله وسعيفان,2008, ص462].

المحور الثالث: الدراسة الميدانية وتحليل النتائج

3-1 التعريف بالمصرف عينة الدراسة

أسس المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية,وهو شركة مساهمة خاصة, بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش /5011 الصادرة من دائرة مسجل الشركات بتأريخ 1992/12/19وقد حدد عقد التأسيس أهداف المصرف بالمساهمة في النمو الاقتصادي للبلد وخلق أوسع مجالات التعاون مع المصارف الحكومية والأهلية ضمن إطار السياسة الاقتصادية والمالية للدولة وبما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

لقد بدأ المصرف بمزاولة نشاطه عن طريق الفرع الرئيسي في بغداد بتأريخ 1993/4/27 وذلك بتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها إلى المواطنين واستثمار الأموال في مجالات الاستثمار المختلفة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية استنادا إلى قانون تأسيسه , وسعى المصرف منذ تأسيسه إلى ترسيخ المفاهيم الإسلامية بالعمل المصرفي .

3-2 هيكلية القوائم المالية للمصرف العراقي الإسلامي

يتبع المصرف العراقي الإسلامي النظام المحاسبي الموحد للمصارف في تنفيذ أعماله المحاسبية , ويعتمد أساس الاستحقاق عند إعداد الحسابات الختامية وكذلك الجرد السنوي للتحقق من موجوداته, ويتم إعداد القوائم المالية على وفق تبويب الدليل المعتمد في النظام المحاسبي الموحد.لذا نجد أن بعض الحسابات الواردة في القوائم المالية للمصرف قد أخذت التسمية أو العنوان ذاته المذكور في الدليل إلا أن مضمونه أو محتواه يختلف عما مستخدم في المصارف التجارية التقليدية(الربوية),وهذا يتطلب توضيح مضمون كل حساب من حسابات المركز المالي وكشف الدخل قبل عرض نتائج التحليل الإحصائي لتلك القوائم.

3-2-1عناصر قائمة المركز المالي

أولا- عناصر الموجودات أو استخدامات الأموال وتتكون من الحسابات التالية :

1-النقدية : وتتضمن النقد الموجود في صندوق المصرف ولدى البنك المركزي العراقي والمصارف المحلية والذي يحتفظ به المصرف لمواجهة عمليات السحب والاستثمار .

2-الاستثمارات : يشتمل هذا الحساب على استثمارات المصرف قصيرة وطويلة الأجل وتتوزع على النحو التالي :

أ-استثمارات قصيرة الأجل, حيث يمارس المصرف من خلال مكتب الأوراق المالية التابع له نوعين من النشاط هما التوسط في بيع وشراء الأسهم للعملاء والآخر هو أعمال المحفظة الاستثمارية الخاصة ببيع وشراء الأسهم لحساب المصرف. ويطرح من هذا الحساب مخصص هبوط قيمة الاستثمارات المالية قصيرة الأجل والذي يمثل الفرق بين أسعار الكلفة للأسهم والأسعار المعلنة في آخر جلسة لسوق العراق(بغداد سابقا) للأوراق المالية قبل نهاية كل عام.

ب-استثمارات طويلة الأجل, وتشمل الاستثمارات العقارية والمساهمة في رؤوس أموال الشركات, مطروحا منه مخصص هبوط استثمارات مالية طويلة الأجل.

3-الائتمان النقدي : يضم هذا الحساب في المصارف التقليدية القروض والسلف الممنوحة للعملاء مقابل الفوائد, وهو يمثل العمل الرئيس لهذه المصارف ونقطة الاختلاف مع المصارف الإسلامية, ففي المصرف العراقي الإسلامي يتضمن هذا الحساب الفقرات التالية:

الائتمان الممنوح في المرابحات, الائتمان الممنوح في المشاركات, الائتمان الممنوح في الحوالات الداخلية المبتاعة,وينزل من مجموع الفقرات السابقة مخصص ديون مشكوكاً في تحصيلها, والنتيجة تمثل صافي المدينين.

4-المدينون ويتضمن الحسابات التالية :حسابات مدينة متبادلة,وحسابات مدينة متنوعة, كالتأمينات لدى الغير, ومصروفات مدفوعة مقدما وفروقات نقدية وغيرها .وسلف المنتسبين, وحسابات مدينة أخرى مثل مدينو ديون متأخرة التسديد .

5-الموجودات الثابتة, وتظهر بصافي التكلفة التاريخية بعد استبعاد الاندثارات .

ثانيا- عناصر المطلوبات أو مصادر الأموال وتتكون من :

1-الحسابات الجارية والودائع وتتضمن الحسابات التالية:

أ–الحسابات الجارية: وهي المبالغ المودعة لدى المصرف للسحب منه عند الطلب ولاتستحق فوائد في المصارف الربوية وكذلك في المصرف الإسلامي لاتشترك في الأرباح والخسائر .

ب–حسابات الادخار أو التوفير: تمنح هذه الحسابات فوائد في المصرف الربوي, إما المصرف الإسلامي فيجيز لأصحابها تحويلها إلى ودائع استثمارية ليحصلوا على حصة من الأرباح حسب نسب الأموال المشتركة في الاستثمار .

جـ–حسابات الودائع لأجل أو الودائع الاستثمارية:تمنح هذه الحسابات فوائد في المصرف الربوي, في حين تودع هذه الأموال لاستثمارها ومشاركة المصرف في الأرباح والخسائر حسب العقد المتفق عليه(مضاربة, مشاركة,..الخ) .ولا يمتلك المصرف العراقي الإسلامي ودائع استثمارية مخصصة والتي يشترط أصحابها استخدامها في نوع محدد من الاستثمارات أو مشروع معين .

2–الدائنون ويضم حسابات دائنة متنوعة مثل دائنو النشاط الجاري(القطاع الحكومي والخاص) مخصص الضرائب, مصروفات مستحقة, تأمينات مستلمة مقدما, إيداعات الاكتتاب من أسهم الشركات وغيرها .

3–رأس المال:بلغ رأس المال المكتتب به عند التأسيس(162400) مليون دينار حيث بلغت مساهمة المؤسسين90%من رأس المال و10% مساهمة المكتتبين.وقد تمت مضاعفة رأس المال خلال السنوات 2001–2002 و 2004–2005 حتى أصبح (25596000) خمسة وعشرون مليارا وخمسمائة وستة وتسعون مليون دينار وهو مدفوع بالكامل .

4–الاحتياطيات وتشمل:احتياطي رأس المال,واحتياطي عام,واحتياطيات رأسمالية فضلاً عن الأرباح المحتجزة (غير الموزعة) .

3–2–2عناصر كشف الدخل

أولا– المصروفات و تتكون من :

1–مصروفات النشاط الجاري وتضم كلاً من:

أ–مصروفات العمليات المصرفية وتتضمن نوعين من المصروفات هما:

–أرباح الودائع الاستثمارية: بسبب التزام المصرف الإسلامي بتطبيق النظام المحاسبي الموحد للمصارف فأنه يعالج الأرباح الموزعة على المودعين باعتبارها مصروفا يطرح من

إيرادات النشاط الجاري أسوة بالفوائد المدينة في المصارف الربوية,مع إن هذا الإجراء من وجهة نظرنا لا يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها لان حصة المودعين من الأرباح تمثل توزيعا للربح وليس عبئا عليه .

-مخصص هبوط قيمة الاستثمارات: وهو المصروف الثاني الذي يدخل ضمن مصروفات العمليات المصرفية, حيث يستقطع من الإيرادات لمواجهة الانخفاض المحتمل في قيمة استثمارات المصرف قصيرة وطويلة الأجل .

ب-المصروفات الإدارية: وتتضمن الرواتب والأجور والمستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية بمختلف أنواعها إضافة للاندثارات .

2-المصروفات التحويلية والأخرى: وتشمل مصروفات تحويلية متنوع كالتبرعات والديون المشطوبة أو المعدومة,والضرائب والرسوم عدا ضريبة الدخل ومصروفات سنوات سابقة كما أضيفت لها الخسائر الناجمة من أضرار الحرب بعد عام 2003 .

ثانيا- الإيرادات وتتضمن :

1-إيرادات النشاط الجاري وتتكون من :

أ-إيرادات العمليات المصرفية وتشمل الحسابات التالية:إيرادات النشاط الخدمي وتتكون من إيرادات خدمية متنوعة وإيجار موجودات ثابتة,وإيراد بيع وشراء الأوراق النقدية الأجنبية وأجور الحوالات الداخلية وخطابات الضمان الداخلية,وأجور مصرفية متنوعة كأجور السفاتج واعتماد الصكوك وأجور التوسط في بيع وشراء الأسهم وغيرها,ومصروفات مستردة مثل مصروفات الاتصال المستردة ومبيعات مطبوعات مصرفية .

ب-إيرادات الاستثمارات وتضم :إيرادات الاستثمارات العقارية,وإيرادات الاستثمارات الداخلية والمتمثلة بإيرادات بيع وشراء الأسهم,إيرادات المساهمات الداخلية(مساهمة المصرف في رؤوس أموال الشركات),إيرادات استثمارية قصيرة الأجل/ مرابحات .

2-الإيرادات الأخرى وتتكون من إيرادات سنوات سابقة والإيرادات العرضية .

3-3 تحليل النتائج واختبار الفرضيات :

تم اختبار النموذج العام للدراسة لتحديد علاقة التأثير المعنوي بين مجموع المتغيرات المستقلة والمتمثلة بعناصر المركز المالي وكشف الدخل وصافي الدخل كمتغير تابع, باستخدام تحليل الانحدار المتعدد بطريقة Stepwise والموضحة نتائجه الإحصائية في الجدول(1).

جدول(1)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لقياس تأثير مجموع المتغيرات المستقلة في المتغير التابع

المتغير التابع المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	P value	القرار
عناصر المركز المالي عناصر كشف الدخل	,64	8,76	,01	العلاقة معنوية

يبين الجدول في أعلاه ان معامل التحديد للنموذج العام بلغ (64,) , أي أن نسبة التباين المفسر للمتغير التابع (صافي الدخل) بلغت(64%)والمتبقي(36%) يعود لعوامل أخرى لم تضمن في النموذج. ومن ذلك نستنتج ان عناصر المركز المالي وكشف الدخل متغيرات مهمة في تفسير متغير صافي الدخل للمصرف العراقي الإسلامي. وعند مقارنة قيمة(F المحسوبة)مع قيمة P value نجد ان النموذج معنوي تحت مستوى معنوية (,05),بمعنى ان هناك علاقة تأثير معنوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

- **اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على أن ((توجد علاقة ارتباط معنوي بين عناصر المركز المالي وصافي الدخل))**

تشير معطيات الجدول (2) على أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين عناصر الموجودات (استخدامات الأموال) وصافي الدخل, وكانت أقوى علاقة ارتباط بين صافي الدخل والائتمان النقدي والذي يمثل العمل الأساس للمصرف الإسلامي, حيث بلغ معامل الارتباط (,66) ثم الاستثمارات بمعامل ارتباط(,53) والأصول الثابتة(,47) وأضعف علاقة ارتباط مع النقود(,17) عند مستوى دلالة(,05).إما علاقة الارتباط بمصادر الأموال فكانت بمستوى أضعف مقارنة باستخدامات الأموال,باستثناء الودائع والحسابات الجارية حيث بلغ معامل الارتباط(,45),لان زيادة الأموال المودعة يشجع على زيادة الاستثمارات وتحقيق دخل إضافي للمصرف.واقل معامل ارتباط بين صافي الدخل وحقوق الملكية(,26) بسبب احتفاظ المصرف

برأس المال والاحتياطيات لمواجهة السحب من الحسابات الجارية وإن الزيادات التي حصلت على رأس المال خلال سنوات الدراسة قد استغل اغلبها في شراء أو تأجير عقارات للفروع الجديدة التي يتوقع أن تزيد إيرادات المصرف على المدى البعيد. من ذلك نستنتج قبول الفرضية الأولى,أي توجد علاقة ارتباط بين عناصر المركز المالي وصافي الدخل .

جدول (2)

علاقة ارتباط عناصر المركز المالي بصافي الدخل

المتغير التابع المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط r
استخدامات الأموال :	
الاستثمارات	,53
النقود	,17
الائتمان النقدي	,66
أصول ثابتة وأخرى	,47
مصادر الأموال :	
حقوق الملكية	,26
الودائع والحسابات الجارية	,45
خصوم أخرى	,38

-اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على أن ((توجد علاقة ارتباط معنوي بين عناصر كشف الدخل وصافي الدخل))

يوضح الجدول(3)أن هناك ارتباطاً قوياً بين عناصر الإيرادات وصافي الدخل مقارنة بعناصر المصروفات,حيث بلغ معامل الارتباط مع إيرادات الاستثمارات(,92) ثم إيرادات العمليات المصرفية (,65) والإيرادات الأخرى (,36) ,وبلغ معامل ارتباط الإيرادات الكلية (,62) عند مستوى دلالة (,05).وبالنسبة للمصروفات فأن ارتباطها بصافي الدخل كان أقل بكثير من ارتباط الإيرادات,حيث بلغ أعلى معامل ارتباط بين المصروفات الإدارية وصافي الدخل (,42) ثم مصروفات العمليات المصرفية (,34) وبمستوى ضعيف وبمعامل ارتباط (,14) بالنسبة للمصروفات التحويلية, وعلى مستوى المجموع الكلي للمصروفات بلغ معامل

الارتباط (22,) والنتيجة قبول الفرضية الثانية أي توجد علاقة ارتباط بين عناصر كشف الدخل وصافي الدخل.

جدول (3)

علاقة ارتباط عناصر كشف الدخل بصافي الدخل

المتغير التابع المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط r
إيرادات العمليات المصرفية	,65
إيرادات الاستثمارات	,92
إيرادات أخرى	,36
مجموع الإيرادات	,62
مصروفات العمليات المصرفية	,34
مصروفات إدارية	,42
مصروفات تحويلية وأخرى	,14
مجموع المصروفات	,22

-اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على أن((توجد علاقة تأثير معنوي لعناصر المركز المالي على صافي الدخل))

للتعرف على مدى وجود علاقة تأثير لعناصر المركز المالي على صافي الدخل نعرض الجدول(4) والذي يوضح أن علاقة التأثير لجميع عناصر الموجودات والمطلوبات على صافي الدخل كانت ضعيفة جدا بدلالة قيمة (Beta) وقيمة t المحسوبة وهي أقل من قيمتها الجدولية, مما يدل على عدم معنوية العلاقة, باستثناء حساب الائتمان النقدي حيث بلغت قيمة (Beta) (,06) وقيمة t المحسوبة(2,491)أكبر من قيمتها الجدولية البالغة(306, 2).وهذا يشير إلى وجود علاقة تأثير إيجابي للائتمان النقدي على صافي الدخل, بمعنى آخر إن زيادة الاستثمار في المرابحات والمشاركات والحوالات الداخلية , وهي مكونات حساب الائتمان النقدي , تساهم في زيادة أرباح المصرف وبالعكس في حالة انخفاض هذه الاستثمارات .

أما قيمة (Beta) لحساب الاستثمارات فكانت(- 033,)وهذا مؤشر على وجود تأثير سلبي للاستثمارات على صافي الدخل , أي أن إدارة المصرف لم تكن موفقة في اختيار الاستثمارات المربحة ,سواء كانت طويلة الأجل والمتمثلة بالاستثمار في العقارات والمشاركة

في رؤوس أموال بعض الشركات أو قصيرة الأجل بالاستثمار في الأسهم .مما حدا بها الى رفع المبلغ المخصص لهبوط قيمة الاستثمارات المالية خلال سنوات الدراسة,حيث بلغ المخصص نهاية عام 2006(29927181) مليون دينار وازداد في نهاية عام2007 الى (118276330)مليون دينار,علما بأن مبلغ (13002269) دينار من المبلغ المخصص يمثل 100% من قيمة المساهمات طويلة الأجل في أسهم الشركات القديمة الخاسرة[6]. وهذه النتيجة لا تتفق مع ما متعارف عليه بالنسبة للمصارف الإسلامية التي تميل عادة إلى الاستثمار في مشاريع مضمونة الربحية والسلامة وتبتعد عن المشاريع التي تتصف بالمخاطر العالية حتى وان كانت مهمة في عملية التنمية الاقتصادية [صادق ورسول , 2000, ص32] .

وبالنسبة لمعاملات (Beta) لعناصر الموجودات والمطلوبات الأخرى , وكما ذكرنا سابقا, صغيرة جدا وقيمة t المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية مما يشير إلى عدم وجود دلالة إحصائية لهذه العناصر في التأثير على صافي الدخل .

مما سبق يتضح أن هناك قبولاً جزئيا لبعض متغيرات الفرضية الثالثة وهو متغير الائتمان النقدي ورفض المتغيرات الأخرى لعدم وجود تأثير معنوي لها في صافي الدخل.

جدول(4)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثرعناصر المركز المالي في صافي الدخل

المتغير التابع المتغيرات المستقلة	قيمة Beta	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية

استخدامات الأموال :			
الاستثمارات	-,033	,437	2,306
النقود	,004	,500	2,306
الائتمان النقدي	,06	2,491	2,306
أصول ثابتة وأخرى	,021	1,505	2,306
مصادر الأموال :			
حقوق الملكية	,005	,776	2,306
الودائع والحسابات الجارية	,016	1,433	2,306
خصوم أخرى	-,007	,109	2,306

df.8 a. 0,05

– اختبار الفرضية الرابعة والتي تنص على أن((توجد علاقة تأثير معنوي لعناصر كشف الدخل على صافي الدخل))

يظهر الجدول(5)النتائج الإحصائية لتحليل علاقة تأثير عناصر كشف الدخل في صافي الدخل, حيث يبين أن معاملات(Beta)كبيرة لأغلب المتغيرات الا أن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية مما يدلل على عدم معنوية العلاقة كما هو الحال بالنسبة لمصروفات العمليات المصرفية,حيث بلغت قيمة(Beta) لها(,96) إلا أن قيمة t بلغت(1,022) أقل من قيمتها الجدولية البالغة(2,306),وكذا الحال بالنسبة لعناصر الإيرادات والمصروفات الأخرى, باستثناء إيرادات العمليات المصرفية ,حيث بلغت قيمة(Beta) لها(,306) وقيمة t المحسوبة(2,415) وهي أكبر من قيمتها الجدولية,وهذا مؤشر على وجود تأثير إيجابي لإيرادات العمليات المصرفية على صافي الدخل.كما أظهرت النتائج أن معامل (Beta) كان سالبا لمتغيرين هما الإيرادات الأخرى والمصروفات التحويلية,بمعنى آخر إن لهذين المتغيرين تأثيرا سلبيا على صافي الدخل فزيادتهما تؤدي إلى خفض الأرباح . وإذا كانت هذه النتيجة طبيعية بالنسبة للمصروفات التحويلية لكونها نفقات لا يقابلها إيراد, كالتبرعات والديون المشطوبة أو المعدومة وخسائر الحرب التي يتم إطفاؤها سنويا, ولكن بالنسبة للعلاقة العكسية بين الإيرادات الأخرى وصافي الدخل تبدو غير طبيعية وهذا يفسر بأن عملية تحصيل الإيرادات الأخرى,والتي تتضمن إيرادات سنوات سابقة والإيرادات العرضية والرأسمالية,لها تكاليف تفوق الإيرادات لذا يكون تأثيرها سلبيا على أرباح المصرف.

وخلاصة الاختبار الإحصائي للفرضية الرابعة هو القبول الجزئي لبعض متغيرات الفرضية والمتمثلة بإيرادات العمليات المصرفية , ورفض المتغيرات الأخرى التي لم يظهر التحليل أن لها تأثيراً معنوياً على صافي الدخل .

جدول (5)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر عناصر كشف الدخل في صافي الدخل

المتغير التابع المتغيرات المستقلة	قيمة Beta	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية
الإيرادات :			
إيرادات العمليات المصرفية	,306	2,415	2,306
إيرادات الاستثمارات	,178	,260	2,306
إيرادات أخرى	,399 -	1,095	2,306
المصروفات :			
مصروفات العمليات المصرفية	,961	1,022	2,306
مصروفات إدارية	,430	1,327	2,306
مصروفات تحويلية وأخرى	,138 -	,407	2,306

df.8 a. 0,05

ولتحديد الأهمية النسبية لتأثير عنصري الائتمان النقدي وإيرادات العمليات المصرفية كمتغيرين مستقلين في المتغير التابع صافي الدخل تم استخدام تحليل الانحدار البسيط والموضحة نتائجه في الجدول(6) ,حيث يظهر وجود تأثير معنوي لهذين المتغيرين على صافي الدخل حيث بلغ معامل التحديد R للائتمان النقدي(,36) أي أن هذا المتغير مسؤول عن تفسير ما مقداره(36%) من التباين في صافي الدخل والباقي يعود لعوامل أخرى لم تدخل في معادلة الانحدار ,وبدلالة قيمة F المحسوبة البالغة(6,207) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة(5,320) .أما متغير إيرادات العمليات المصرفية فأنه مسؤول عن تفسير ما مقداره(35%) من التباين في صافي الدخل والباقي يعود لعوامل أخرى لم تدخل ضمن معادلة الانحدار. وبدلالة قيمة F المحسوبة البالغة(5,832) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة(5,320) ,وبمستوى دلالة(,05).ولم تظهر في الجدول عناصر المركز المالي وكشف

الدخل الأخرى لعدم معنوية العلاقة وعلى اعتبار أنها متغيرات غير مهمة إحصائيا وضعيفة في تفسير التغير في المتغير التابع .

جدول (6)

الأهمية النسبية لتأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع

المتغير التابع المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية
الائتمان النقدي	,36	6,207	5,320
إيرادات العمليات المصرفية	,349	5,832	5,320

إن نتيجة التحليل السابق تدل على أن المصرف الإسلامي يعتمد على العمليات المصرفية في الحصول على الإيرادات أكثر من اعتماده على الاستثمارات وهو العمل الرئسي له , وهذه النتيجة مطابقة لما توصلت إليه الباحثة عيدي (2005 , ص91) , والتي ذكرت أن إيرادات العمليات المصرفية للمصرف العراقي الإسلامي , والتي لا تمثل النشاط الأساس له, تشكل النسبة الأعلى من إيرادات المصرف .

إن نتائج التحليل الإحصائي لعناصر القوائم المالية وعلاقتها بصافي الدخل أظهرت أن هناك علاقة ارتباط بين صافي الدخل وتلك العناصر وبدرجات متفاوتة, ولكن ليس لها تأثير واضح في صافي الدخل باستثناء متغيرين هما الائتمان النقدي وإيرادات العمليات المصرفية. وللتحقق من صحة تلك النتائج ومعرفة أسبابها تم استخرج النسبة المئوية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية منسوبا الى مجموعته,لإجراء مقارنة بين تلك النسب خلال سنوات الدراسة وتحديد مقدار نمو كل عنصر وطبيعة ذلك النمو.حيث يعرض الجدول(7) مقارنة النسب المئوية لعناصر المركز المالي, والذي يشير الى أن المصرف يحتفظ بسيولة عالية اذ تشكل الموجودات النقدية النسبة الأعلى من مجموع الموجودات خلال سنوات الدراسة, وأعلى نسبة لها كانت في سنة 2004 حيث بلغت(83%) من مجموع الموجودات وأقل نسبة لها بلغت(33%) سنة 1999.وقد ورد في التقارير السنوية للمصرف إن الغرض من الاحتفاظ بسيولة عالية هو لمواجهة عمليات السحب والاستثمار وتمكين المصرف من شراء

وبيع الدولار الأمريكي لحساب الزبائن بواسطة المزاد لدى البنك المركزي,ونرى أن هذا ليس مبررا كافيا للاحتفاظ بهذا المقدار من السيولة فعمل المصرف, كما هو معروف, لا يقتصر على حشد المدخرات بل وتوجيهها نحو مجالات الاستثمار الملائمة لتحقيق عوائد مناسبة لأصحاب رأس المال والمودعين.ولكن الملاحظ هنا أن المصرف قام بنصف الدور الذي عليه ,وهو تجميع المدخرات فقط .وهذا الأمر قد يكون بسبب عدم تحمل المصرف الإسلامي لتكاليف مباشرة مقابل الحصول على الإيداعات ,كما هو حال المصارف الربوية التي تلتزم بدفع فوائد للمودعين,هذا من جهة ومن جهة أخرى قد يكون ضعف كفاءة إدارة المصرف وتدني الخبرة العملية لها في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية لاختيار المشاريع التي تود الاستثمار فيها, حيث يلاحظ أن أغلب استثمارات المصرف كانت نتيجتها الخسارة , كما ورد في التقارير السنوية للمصرف لسنوات الدراسة.

اما حسابي الاستثمارات والائتمان النقدي واللذان يمثلان أهم استخدامات الأموال والتي يعول عليها في تحقيق الإيرادات ,فنجد أن نسبة حساب الاستثمارات كانت الأعلى خلال السنوات الثلاث الأولى(2001,2000,1999) مقارنة بحساب الائتمان النقدي, ثم انخفضت بدءا من سنة 2002 حتى وصلت نسبتها الى مجموع الموجودات ال (1%) فقط للسنوات (2004,2003,2002) , ولذا لم يظهر التحليل الإحصائي السابق أثر واضح للاستثمارات على صافي الدخل .اما حساب الائتمان النقدي فقد كان منخفضا في السنوات الثلاث الأولى حيث تراوحت نسبته بين(2-3%) من مجموع الموجودات ثم بدأ بالزيادة في السنوات الأخرى حتى وصلت نسبته الى(18%) من مجموع الموجودات لسنة 2008 فقد حاول المصرف تعويض نقص الاستثمار في العقارات والأوراق المالية والمشاركة في رؤوس أموال الشركات بالاستثمار في المرابحات والحوالات الداخلية والمشاركات قصيرة الأجل ذات المردود السريع والمخاطر القليلة ,وهذا مايبرر علاقة التأثير الايجابي للائتمان النقدي على صافي الدخل والتي أظهرها التحليل الإحصائي .

وبالنسبة للاستثمار في الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى فكان منخفضا في السنوات الست الأولى ثم بدأ بالنمو في السنوات الأربع الأخيرة الى أن وصلت نسبته الى(32%) من

مجموع موجودات سنة 2008 ,بسبب التوسع في فتح فروع جديدة , ولم يظهر أثر تلك الزيادة لكونها في بداية أعمالها .

وفي جانب المطلوبات نجد أن نسبة رأس المال للمدة الأولى (1999–2003) لم تتجاوز (5%) من مجموع المطلوبات في حين بلغت نسبة الودائع والحسابات الجارية للمدة ذاتها حوالي(90%) من مجموع المطلوبات .أما المدة الثانية(2004–2008) فقد ارتفعت نسبة رأس المال مقارنة بالودائع والحسابات الجارية حتى وصلت سنة 2006 ال(58%) بسبب زيادة رأس المال ليتلائم مع المستجدات الاقتصادية التي حصلت بعد أحداث 2003 , وانخفضت الودائع والحسابات الجارية حتى وصلت نسبتها الى(34%) سنة 2005, ويعزى ذلك الى قيام بعض المودعين بسحب ودائعهم بسبب الظروف التي مرت بالبلد .

ويوضح الجدول(8)مقارنة للنسب المئوية لعناصر كشف الدخل, حيث يبين أن نسبة إيرادات الاستثمارات كانت تشكل أعلى الإيرادات في السنوات الثلاث الأولى حيث تراوحت نسبتها بين(68–81%)ثم بدأت بالانخفاض حتى وصلت الى(16%) من مجموع إيرادات سنة 2008 , وهذا يفسر لنا انعدام التأثير بين هذه الإيرادات وصافي الدخل.وعلى العكس بالنسبة لإيرادات العمليات المصرفية التي لم تتجاوز نسبتها(19%) من مجموع الإيرادات للسنتين (2000,1999)أخذت بالزيادة حتى بلغت نسبتها(82%) من مجموع إيرادات سنة 2008, أي أن هذه الإيرادات تشكل أعلى الإيرادات خلال سبع سنوات من سنوات الدراسة العشر ولذا أظهر التحليل الإحصائي تأثيرها الواضح على صافي الدخل,وكما أشرنا سابقا,إلى أن المصرف خفض استثماراته بعد سنة 2003 واعتمد في تحقيق إيراداته على الخدمات المصرفية والائتمان النقدي .

اما على مستوى المصروفات فيلاحظ أن المصروفات الإدارية تشكل النسبة الأكبر من مجموع المصروفات خلال سنوات الدراسة,وهذه مسألة طبيعية في المصارف الإسلامية حيث أنها وبسبب مشاركتها للمستثمر في الربح أو الخسارة,مضطرة إلى اختيار المستثمر واستثماراته ومتابعة عمله للتأكد من استخدام الأموال في مشاريع لاتتنافى مع الشريعة ولمعرفة النتائج الفعلية للأعمال من ربح أو خسارة,وهذا الأمر يتطلب كادراً متخصصاً وكفؤاً وأكثر عددا مما في المصارف الربوية مما يؤدي الى زيادة المصروفات الإدارية[صادق ورسول,

2000,ص 132].والملاحظ انه على الرغم من حجم المصروفات الإدارية الكبير إلا أنها غير مؤثرة في صافي الدخل,ويعزو ذلك الى أن أغلب المصروفات الإدارية هي مصروفات ثابتة كالرواتب والأجور والتي تشكل حوالي(75%) من مجموع المصروفات الإدارية وحسب التقارير السنوية للمصرف .

وبالنسبة لمصروفات العمليات المصرفية فكانت خلال السنوات الأربع الأولى تشكل نسبة عالية من مجموع المصروفات تراوحت بين (34–46%) ثم انخفضت بشكل كبير في السنوات الست الأخيرة حتى وصلت الى (4%) من مجموع مصروفات سنة 2006, ولهذا لم يظهر لها تأثير في صافي الدخل. وكذلك المصروفات التحويلية والأخرى التي لم تشكل سوى نسبة ضئيلة من مجموع المصروفات خلال سنوات الدراسة باستثناء سنتي 2005و2006 بسبب إضافة الخسائر الناجمة من أضرار الحرب الى المصروفات التحويلية.

مما سبق يتضح,ومن خلال عرض النسب المئوية لعناصر المركز المالي وكشف الدخل ,أن نمو هذه العناصر لايسير على وتيرة واحدة بل هناك تذبذب بين زيادة ونقصان وعدم وجود ارتباط منطقي بين التغيرات في هذه العناصر,على سبيل المثال ,إذا كانت هناك زيادة في الودائع فيفترض أن يقابلها زيادة في الاستثمارات وزيادة في إيرادات الاستثمارات, إلا إننا لم نلاحظ ذلك عند تحليل القوائم المالية للمصرف خلال مدة الدراسة, وهذا قد يفسر عدم وجود علاقة تأثير واضحة ومعنوية لأغلب عناصر القوائم المالية في صافي الدخل .

جدول (7)

مقارنة النسب المئوية لعناصر المركز المالي

السنوات العناصر	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النقود والذهب	33	41	66	71	72	83	72	68	69	47
الاستثمارات	59	40	23	1	1	1	2	3	6	3
الائتمان النقدي	2	3	3	21	17	10	8	8	5	18
الموجودات الأخرى	6	16	8	7	10	6	18	21	20	32
مجموع الموجودات	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

رأس المال	3	2	2	4	5	26	62	58	56	47
الاحتياطيات	-	1	1	1	2	1	1	1	1	1
الودائع والحسابات الجارية	90	90	92	91	88	44	34	38	42	50
المطلوبات الأخرى	7	7	5	4	5	29	3	3	1	2
مجموع المطلوبات	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

جدول (8)

مقارنة النسب المئوية لعناصر كشف الدخل

السنوات العناصر	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إيراد العمليات المصرفية	19	19	32	58	62	62	70	65	60	82
إيراد الاستثمارات	81	81	68	42	24	38	28	29	40	16
إيرادات أخرى	-	-	-	-	14	-	2	6	-	2
مجموع الإيرادات	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مصروفات العمليات المصرفية	34	46	37	41	-	9	8	4	15	13
مصروفات إدارية	56	46	53	50	85	82	53	42	65	65
مصروفات تحويلية وأخرى	10	8	10	9	15	9	39	54	20	22
مجموع المصروفات	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

الاستنتاجات والتوصيات

أولا-الاستنتاجات:

نورد أدناه أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة, مع التحفظ على تلك النتائج لان الدراسة اقتصرت على تحليل بيانات المصرف العراقي الإسلامي,ولم تشمل مصارف إسلامية أخرى في العراق أو في العالم الإسلامي.

1- يتم إعداد القوائم المالية للمصرف عينة الدراسة على وفق تبويب الدليل المعتمد في النظام المحاسبي الموحد لذا لم تظهر تلك القوائم خصوصية المصرف,على سبيل

المثال, تعالج حصة المودعين من الأرباح كأحد عناصر المصروفات أسوة بالفوائد المدينة في المصارف الربوية.

2- اعتمد المصرف عينة الدراسة في توليد إيراداته على الاستثمارات قصيرة الأجل(المرابحات),شأنه شأن المصارف التجارية الربوية. وفي السنوات الأخيرة للدراسة اعتمد بشكل أساسي على تقديم الخدمات للحصول على الإيرادات.

3- توجد علاقة ارتباط قوية بين صافي الدخل واستخدامات الأموال,وأقوى علاقة كانت بالإئتمان النقدي. اما علاقته بمصادر الأموال فكانت أضعف من علاقته بالاستخدامات.

4- توجد علاقة ارتباط قوية بين صافي الدخل والإيرادات,وأعلى معامل ارتباط كان مع إيرادات الاستثمارات.اما علاقة الارتباط بالمصروفات فكانت اقل بكثير من الإيرادات.

5- إن صافي الدخل للمصرف عينة الدراسة يتأثر إيجابا بزيادة الاستثمار في المرابحات, والمشاركات, والحوالات الداخلية(حساب الإئتمان النقدي),كما أظهر تحليل الأهمية النسبية لذلك التأثير ان التغيير في حساب الإئتمان النقدي يفسر(36%) من التباين في صافي الدخل.وكان لحساب الاستثمارات تأثير سلبي على صافي الدخل,اما عناصر المركز المالي الأخرى فليس لها تأثير معنوي في صافي الدخل.

6- إن صافي الدخل للمصرف عينة الدراسة يتأثر إيجابا بزيادة إيرادات العمليات المصرفية, وعند تحليل الأهمية النسبية لذلك التأثير وجد ان التغيير في حساب إيرادات العمليات المصرفية يفسر(35%) من التباين في صافي الدخل.كما أظهر التحليل ان للإيرادات الأخرى والمصروفات التحويلية تأثيرا سلبيا على صافي الدخل,اما عناصر كشف الدخل الأخرى فليس لها تأثير معنوي في صافي الدخل.

7- هناك تذبذب في نمو عناصر المركز المالي وكشف الدخل خلال سنوات الدراسة,ولايوجد ارتباط منطقي بين التغييرات في هذه العناصر.

8- يحتفظ المصرف عينة الدراسة بنسبة سيولة عالية تراوحت بين 33%-83% من مجموع الموجودات خلال سنوات الدراسة.وانخفض حساب الاستثمارات بشكل ملحوظ بدأً من عام 2002 حتى وصل إلى1% من مجموع الموجودات, وبعكسه ازداد حساب الإتمان النقدي الذي كانت نسبته2% عام 1999 ليصل إلى18% من مجموع موجودات 2008. وفي جانب المطلوبات ارتفعت نسبة رأس المال خلال السنوات الأربع الأخيرة للدراسة لتصل إلى62% من مجموع المطلوبات لعام 2005, في حين انخفضت الودائع للسنوات ذاتها لتصل إلى 34% من مجموع مطلوبات 2005.

9- اعتمد المصرف في السنوات الثلاث الأولى للدراسة على الاستثمارات للحصول على الإيرادات,حيث شكلت إيرادات الاستثمارات النسبة الأعلى من مجموع الإيرادات, ثم بدأت بالانخفاض حتى وصلت الى 16% من مجموع إيرادات عام 2008, بعكس إيرادات العمليات المصرفية التي كانت منخفضة في السنوات الأولى ثم بدأت بالزيادة لتصل إلى 82% من مجموع إيرادات عام 2008.وبالنسبة للمصروفات فيلاحظ ان هناك زيادة كبيرة في المصروفات الإدارية تراوحت نسبتها بين 42%-85% من مجموع المصروفات, ولم نرى لهذه الزيادة اي أثر في صافي الدخل. اما مصروفات العمليات المصرفية فانخفضت في السنوات الأخيرة للدراسة لتصل إلى 4% من مجموع مصروفات 2006.

ثانيا-التوصيات:

1-استخدام الزيادة في رأس المال والإيداعات في استثمارات ذات ربحية عالية, وان كانت مخاطرها عالية بدلا من الاعتماد على استثمارات ذات الربحية القليلة والسريعة,والمخاطر القليلة.

2-التوسع في منح الإتمان النقدي في المرابحات والمشاركات بعد دراسة لجدواها الاقتصادية لا بشكل عشوائي لتحسين ربحية المصرف.

3-إعادة النظر في تشكيلة المحفظة الاستثمارية والتركيز على شراء وبيع أسهم الشركات المعروفة في سوق الأوراق المالية باستقرارها المالي ونمو العائد السنوي للسهم.

4-الاهتمام بنوعية الاستثمارات لابعددها أو كميتها لضمان تحقيق ربحية جيدة,وكذلك القيام بدراسة مستفيضة للوضع المالي لكل شركة يرغب المصرف الاستثمار فيها بشراء حصة من أسهمها.

5-وضع نظام لتقييم إدارات فروع المصرف يقوم على أساس ربط الحوافز والمكافآت بقدرتها على جذب الودائع من جهة, وكفاءتها في تشغيل تلك الودائع في استثمارات مدرة للدخل.

6-القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية لفروع المصرف القائمة,والمستحدثة بهدف تقليص, أو تخفيض المصروفات الإدارية.

7-إعادة هيكلة القوائم المالية بما يتناسب وعمل المصرف الإسلامي ويعكس خصائصه.

8-توعية الجمهور بعمل المصارف الإسلامية ,ونوعية الخدمات التي يقدمها,وذلك عن طريق القنوات الإعلامية المختلفة.

الهوامش:

(1) تصنف المشاركات من حيث مدة العقد الى مشاركة دائمة(مستمرة)؛وهي المشاركة التي يرتبط اجلها بأجل المشروع الممول نفسه,والمشاركة المتناقصة(المنتهية بالتمليك)؛وهي المشاركة التي يكون بها الحق لأحد الشريكين في الحلول محل شريكه في الملكية دفعة واحدة, أو على دفعات حسب شروط الاتفاق(يحيى وسمحان,1995,ص55). وهنك تصنيفات أخرى للمشاركات,انظر على سبيل المثال(عزي,1993,ص141).

(2)وهناك صيغ أخرى للإجارة لايتسع المجال لذكرها,أنظر على سبيل المثال(وهبة الزحيلي, المعاملات المالية المعاصرة,ص429,425,393,دار الفكر,الطبعة الأولى,دمشق, 2002).

(3)ارتأت الباحثة التركيز في هذا الموضوع على توضيح عناصر القوائم المالية التي تنفرد بها المصارف الإسلامية بهدف عدم الإسهاب,ولكون باقي العناصر لاتختلف من حيث التسمية والمضمون بين المصارف الإسلامية والتقليدية.

(4)تعني عبارة المقرض الأخير مختلف الوسائل والأساليب التي تستخدمها المصارف المركزية لدعم المصارف,إذ تلجأ المصارف التقليدية عادة الى المصرف المركزي عند حاجتها للسيولة(عبد النبي,1996,ص56).

(5)الودائع الاستثمارية المطلقة(غير المخصصة):هي الودائع التي لايشترط أصحابها على المصرف استثمارها في نشاط معين أو مشروع محدد.اما الودائع الاستثمارية المقيدة (المخصصة) فهي الودائع التي يشترط أصحابها على المصرف استثمارها في مشروع محدد,ويكون لأصحابها الغنم وعليهم الغرم,حيث يحصل المصرف على حصة من الأرباح المتحققة دون أن يتحمل أية مخاطر أو خسارة ناشئة عن الاستثمار.

(6)التقرير السنوي وتقرير مراقب الحسابات للمصرف العراقي الإسلامي للسنتين 2006 و2007.

المصـــادر

أولا-المصادر العربية

1- الأمين,حسن عبدالله(2000),"المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة",بحث رقم(11), المعهد الإسلامي للتنمية,مكتبة الملك فهد الوطنية,الطبعة الثالثة,جدة-السعودية.

2- الحاج,محمد بن يوسف عارف(2003),"عقد الإجارة المنتهية بالتمليك,من التطبيقات المعاصرة لعقد الإجارة في الفقه الإسلامي,أطروحة ماجستير,كلية الدراسات العليا,نابلس-فلسطين.

3- رشيد,صالح عبد الرضا(2000),"مؤشرات اداء المصارف التجارية العامة والخاصة في العراق:دراسة مقارنة",مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية,كلية الإدارة والاقتصاد,جامعة القادسية, العراق,المجلد(3), العدد(1), كانون الثاني.

4- شبرا,محمد عمر وخان,طارق الله(2000),"الرقابة والاشراف على المصارف الإسلامية", ورقة مناسبات رقم(3), البنك الإسلامي للتنمية, الطبعة الأولى, جدة–السعودية.
5- صادق, مازن عيسى ورسول,نوري عبد الحسين(2000), وجهة نظر في وظائف البنوك الإسلامية,مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد (3)العدد (1) كانون الثاني, جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد,القادسية–العراق.
6- العارضة,فيصل(2009),"الاستثمار والتمويل العقاري في ضوء الشريعة الإسلامية,صيغة المشاركة",من البحوث المشاركة في المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية للمدة من(27–29نيسان/2009), جامعة العلوم التطبيقية الخاصة,عمان–الأردن.
7- عبدالله, خالد أمين وسعيفان,حسين سعيد(2008),"العمليات المصرفية الإسلامية,الطرق المحاسبية الحديثة",الطبعة الأولى,دار وائل للنشر,عمان–الأردن.
8- عبد النبي,جمال يوسف(1996),"المنظور الإسلامي للأعمال المصرفية",مجلة الدراسات المالية والمصرفية,المجلد الرابع,العدد الثاني,يونيو.
9- العجلوني,محمد محمود(2008),"البنوك الإسلامية,أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية",دار المسيرة للنشر والطباعة,عمان–الأردن.
10- عزي,فخري حسين(2002),"التمويل الإسلامي للنشاط الخدمي والتجاري",بحث رقم(7), من بحوث وقائع ندوة الخرطوم للمدة من(18–20يناير/1993)بعنوان صيغ تمويل التنمية في الإسلام,إعداد بنك التضامن الإسلامي,الطبعة الثانية,جدة–السعودية.
11- عيدي,ايمان سعيد(2005),"توزيع الأرباح وسلامة رأس المال على وفق المنظور الفقهي الإسلامي",أطروحة ماجستير,كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة البصرة,البصرة–العراق.
12- قحف,منذر(2004),"مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي:تحليل فقهي واقتصادي",بحث رقم(13), البنك الإسلامي للتنمية,المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب,جدة–السعودية.
13- محجوب,حسن محمد(2002),"المصارف الإسلامية تعظيم الأرباح أم العائد الاجتماعي", File:llD:lTHISIS/CH3:Nature of Islamic Banking/3-Islamic Banking Social Role,feutures,htm,IslamiQ.com Ltd.
14- محمد,حاكم محسن(2009),"السلوك المالي لمنظمات الأعمال وأثره في العائد والمخاطرة", من البحوث المشاركة في المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية للمدة من(27–29نيسان/2009), جامعة العلوم التطبيقية الخاصة,عمان–الأردن.
15- محمد علي,احمد (2003),"دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية",بحث رقم(3),البنك الإسلامي للتنمية,المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب,جدة–السعودية.

16- المشهراوي,احمد حسين احمد(2007),"أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية", أطروحة ماجستير,كلية التجارة,الجامعة الإسلامية,غزة–فلسطين.
17- المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية,التقارير السنوية والبيانات المالية وتقارير مراقب الحسابات للسنوات من1999ولغاية 2008.
18- المغربي,عبد الحميد عبد الفتاح(2004),"الإدارة الستراتيجية في البنوك الإسلامية", بحث رقم(66), البنك الإسلامي للتنمية,المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب,جدة–السعودية.
19- النجار,أحمد(1979),"منهج الصحوة الإسلامية,بنوك بلا فوائد",القاهرة,الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية
20- يحيى,حسن عبد العزيز وسمحان,حسين محمد(1995),"صيغ التمويل الإسلامي,تكلفة الأموال في المنهج الإسلامي",مجلة الدراسات المالية والمصرفية, المجلد(3) العدد(4) ,ديسمبر, الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية,عمان–الأردن.

ثانيا- المصادر الأجنبية

1- Bashir,Abdel-Hameed M.(2002),"Assessing the performance of Islamic Banks: Some Evidence From the Middle East", http:llgsb.Inc.edu/depts./economics/Volume3/revised basher.htm,2002.
2- Haron, Sudin and Azmi, Wan Nursofiza Wan (2004), Profitability Determinants of Islamic Banks: A Co integration Approach, (Electronic Version), Islamic Banking Conference, Union Arab Bank, Beirut, Lebanon, 5-7 December, 2004.